



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

عقائد سنية

المؤلف

عثمان بن عيسى (الصديقي)

ملاحظات

وقف لله تعالى

وقفه ما للذوات الجاهلة وقد فيه عبد الله به خلف في ابن اخوته الولد خلفه به حميس بن جابر
 ثم على طلبة العلم لا - اذا اقامت في نفسه الاتفاغ به والنظر في حياة زفة الله لما فيه
 حال شجاعة وصلّى الله وعلّم على ميدان محمد وآله وصحبه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(٢١٤)

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَطَوَّلَ
 وَشَرَعَ الدِّينَ لَنَا وَأَصْلًا
 قُرَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُرْسِلَا
 عَلَيَّ نَبِيٍّ قَدْ أَبَانَ السُّبُلَا
 مَجْدًا وَالْأَرْوَاحَ الْهَيَابَ
 وَهَذِهِ قَوَاعِدُ سَكِينَةٍ
 بَنِي فِيهَا نَوَازِلُ شَرِيعَةٍ
 فَلَا تَزُكُ بِالسُّكِّ مَا تَقِينَا
 وَلَا تَزُكُ لِضَرَرٍ بَضِيرٍ
 إِنَّا الْأُمُورَ هُنَّ بِالْمَقَاصِدِ
 لَمَّا أَتَتْ عِنْدَهُمْ كَلِمَتُهُ
 الْأَجْفَاهُ دِيَابِ جِهَادٍ مَا اسْتَفَى
 وَيَكْرَهُ الْإِيثَارُ فِي فِعْلِ الْقُرْبِ
 وَمَا تَرَى التَّابِعَ فَهُوَ تَابِعُ
 عَلِيٍّ عِنْدَهُ يَجُضُّ الْمَصْلِحَةَ
 وَحَكْمِ الْعَادَةِ بِالتَّقَرُّرِ
 وَتُخَذُ لِالرُّبْعَيْنِ مِنْ قَوَاعِدِ
 بَنَوُا عَلَيْهَا صُورَ جَزِينَةٍ
 غَلَبَ حِرَامًا أَنْ مَعَ الْحِرَاءِ ضُ
 وَإِنْ يَكُنْ فِي غَيْرِهَا فَهُوَ حَبِ
 تَصَرَّفَ الْأَمَامِ مَنَاقِبُ
 وَشَبَّهَ الْجِدْنَ نَا مَرْحُوحَهُ

والحر لا يدخل مكانا في يد وكل ما كان حراما أعدج

في حكم ما كان له حراما وكل امرئين متى اقيما

بينهما اتحاد جنس وقد بينهما اختلاف مقصود برح

فادخلن واجدا في الآخر وغير هذا عدو في النادر

وعامل الكلام بالاعمال فانه اول من الالهال

ان الخراج بالضم ان يجب ومن خلاف الخروج يندب

والرفع اول عندهم رفع وبالمعاصي لا ينفذ بالسرع

رخصتهم ورخصة بالسؤال تناط والرغوشى فعلا

برضى بما منه اذا تولد والسؤال في الجواب اعدا

وليس للساكت قولك ثبتا وما ترى اكثر فعلا قد اتى

فانه اكثر فضلا وخرى تعدية افضل مما قصر ا

والفرض فاجعله ذاقضل على الذي فعلته من نفل

فضيلة تعلقت بذات عبادة افضل مما تاتي

بِحَسَبِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ	وَكُلُّ شَيْءٍ وَاجِبٌ لِاتِّبَانِ
لَمْ يَتْرَكُوا إِلَّا وَاجِبٍ وَمَا	أَوْجَبَ مِنْ أَمْرٍ أَوْ عَمَلٍ
بِجِهَةِ الْمُخْصُوصِ إِلَّا لِأَدْوَانَا	بِجِهَةِ الْعُومِ مُوجِبٌ لَنَا
وَنَابَتْ بِالشَّرْعِ فَلْيُقَدِّمْنَا	عَلَى الَّذِي بِالشَّرْطِ مَا قَدَّرْنَا
مُسْتَعْمَلًا قَبْلَ تَخَافِ الْجُرْمِ	مَا حَرَّمَ الْإِخْذَلَةَ فَمَرُوا
عِطَاءً وَالْمُسْتَعْمَلِ لَيْسَ يُشْغَلُ	مَكْتَبٌ تَكْبِيرُهُ قَدْ حُطِلُوا
مُسْتَعْمَلٌ لِلشَّيْءِ قَبْلَ الْإِتِّبَانِ	مُعَاقِبٌ بِالْفَوْتِ وَالْحُرْمَانِ
الْمَنْعَلِ مِنْ فَرْضِ نَرَاهُ أَوْ سَعَا	وَالْوَائِزِ الْوَلَايَةِ الَّتِي تَعْمُ
الِإِسْتِعْمَالِ بِسِوَى الْمَقْصُودِ	يَعْدُ إِغْرَاضًا غَيْرَ الْمَقْصُودِ
لَا يَنْكُرُ الَّذِي بِهِ قَدْ ائْتَلَفَ	أَنْكَارٌ مَجْمَعٌ عَلَيْهِ قَدْ أَلْفَ
قَوِيٌّ يَأْتِي عَلَى ضَعِيفٍ أَوْ خَلَا	وَالْعَكْسُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ خُطْلَا
وَفِي الْوَسَائِلِ الْجَمِيعِ اتَّقَفُوا	مَا لَيْسَ فِي مَقَاصِدِهَا تَغْتَفَرُ

وَمَا تَرَى مِنْ كُلِّ مَا مِيسُورٍ فَلَيْسَ بِالسَّاقِطِ بِالْمَعْسُورِ
 وَكُلُّ مَا لَيْسَ لِبَعْضٍ قَبْلَ فِيهِ اخْتِيارُ الْبَعْضِ كَالْكُلِّ جَعْلُهُ
 اسْقَاطُ بَعْضِهِ كَكُلِّهِ أَعْتَبِرْ وَقَدْ مَا مَبْشُرًا مَتَى بَصِيرُ
 مَعَ الْغُرُوبِ وَالْأَسْبَابِ وَذِخْرُ الْمَنْظُمِ لِلْكِتَابِ
 حَيْثُ لَا مَصْلِيحًا مَسْتَلَبًا مَا بَرَدَ تَنْظِيمُ كِتَابٍ حَتْمًا

وَلْتَبَرَّ عَنَّا نَسْأَلُكَ مَا لَكَ أَسْعَى

غَفَا لِمَ وَنُوبِهِ وَنَسْرٍ
 عَيُوبِهِ

١٤